



Islamic Organization for Food Security
l'Organisation Islamique pour la Sécurité Alimentaire
المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

قرارات

الاجتماع الثالث للجمعية العامة (عبر الإنترنت)

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

(IOFS)

أنقرة، جمهورية تركيا

02-03 ديسمبر 2020

17-18 ربيع الثاني 1442هـ

القرار رقم 2020 - 1-3 / GA / IOFS

حول

مذكرة شكر وتقدير نيابة عن الدول الأعضاء وأمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وإذ يأخذ في الاعتبار القرار الكريم للجمهورية التركية باستضافة الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

وإذ ندرك الترتيبات التفصيلية المتخذة لنجاح الجمعية العامة.

وإذ نؤكد ونقدر عالياً المدخلات والمساعدة الفنية المذهلة من وزارة الزراعة والغابات في جمهورية تركيا،

1 - نعرب عن أعمق تقديرنا وامتناننا لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا وحكومة جمهورية تركيا لاستضافتهم من الناحية الفنية للجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم 3-2-2020 IOFS / GA

بشأن

انتخاب الرئيس ونائب الرئيس

من الجمعية العامة

للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وفقاً للمادة 10 (2 أ) من النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بموجب هذا:

1 -تنتخب جمهورية تركيا رئيساً للجمعية العامة.

2 -تنتخب أيضاً البلدان التالية نواباً لرئيس الجمعية العامة:

2.1. جمهورية مالي (نائب الرئيس)؛

2.2. دولة الإمارات العربية المتحدة (نائب الرئيس)؛

2.3 جمهورية كازاخستان (مقرر).

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

بشأن

العضوية والشؤون الإدارية والمالية

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي واللوائح المالية.

تعزيزاً للقرار رقم E-46/1 الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة في 1-2 مارس 2019، والذي دعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تفعل ذلك بعد إلى التوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أقرب وقت ممكن.

وإذ نشيد بالمساهمات الطوعية الواردة من جمهورية كازاخستان والمملكة العربية السعودية وكذلك المساهمات الإلزامية الواردة من جمهورية كازاخستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية بنغلاديش الشعبية.

كما نقدر البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) لتقديمه المنحة الفنية من أجل توظيف شركة استشارية دولية لإجراء التحليل والدراسة الشاملة لهيكل وعمليات المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي/الأمانة العامة بعنوان "إعداد دراسة حول الإطار المؤسسي الأولي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي".

بالنظر إلى تقريرى المجلسين التنفيذيين الرابع والسادس للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بشأن الحاجة إلى تعيين لجنة رقابة مالية تتألف من ممثلين من ثلاث دول أعضاء ولمدة ثلاث سنوات.

1. يشيد بالمساهمة الطوعية السخية لحكومة المملكة العربية السعودية من خلال دعمها المالي الهادف إلى التطوير المؤسسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتحويل الشريحة الأولى بمبلغ 400000 دولار أمريكي من أصل 2 مليون دولار أمريكي تدفع على مدى 5 سنوات.

2 - يقدر عالياً تحويل المساهمات الإلزامية لجمهورية كازاخستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية بنغلاديش الشعبية إلى ميزانية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

3. يلاحظ ويعتمد الوضع المالي في الميزانية والحسابات الختامية بما في ذلك:

أ) البيان المالي لعام 2019، ب) الميزانية المعدلة لعام 2020، ج) البيان المالي لمدة 10 أشهر من عام 2020.

4. **يوافق على الصيغة المعدلة لحساب المساهمات الإلزامية من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وجدول مساهمات المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.**

5 - **يرحب بإنشاء لجنة الرقابة المالية المؤلفة من ممثلين عن جمهورية كازاخستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية بنغلاديش الشعبية لمدة ثلاث سنوات ويرغب في أن تقوم الدول الأعضاء في لجنة الرقابة المالية بتعيين ممثليها وتدعو إلى عقد اجتماع لجنة الرقابة المالية في النصف الأول من عام 2021.**

6 - **يؤيد الدراسة التي بدأت بعنوان "إعداد دراسة عن الإطار المؤسسي الأولي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي" مع شركة استشارية دولية تم التعاقد معها بموجب دعم مالي كريم من البنك الإسلامي للتنمية، ويطلب من الأمانة العامة إنهاء المهمة في الوقت المناسب.**

7- **يطلب من الأمانة العامة تقييم نتائج وتوصيات الدراسة التي أجرتها الشركة الاستشارية الدولية وتعديل لائحة شؤون الموظفين واللوائح المالية إذا لزم الأمر ويجب الموافقة المسبقة على التعديلات من قبل المجلس التنفيذي.**

8 - **يرحب بالتصديق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من قبل جمهورية مالي وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية تركيا، ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تفعل ذلك بعد إلى التوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أقرب وقت يناسبها، ويحث الدول الأعضاء على دعم أنشطة وبرامج المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتحويل المساهمات الإلزامية بالطريقة المناسبة.**

9- **يلاحظ بارتياح العمل الذي قامت به الأمانة العامة بشأن التفاعل والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية أو غير الحكومية المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي ويوافق بأثر رجعي على مذكرات التفاهم التي أبرمت في وقت سابق مع هذه المؤسسات.**

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

بشأن

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي

لتطوير السلع الاستراتيجية

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

تعزيزاً للقرار رقم E-46/1 الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة في 1 و 2 مارس 2019 بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الاستراتيجية.

يستذكر من خطة العمل الخمسية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن (2007-2011) التي أقرتها الدورة الثانية والعشرون للكومسيك، وأيدها القرار رقم E-35/1 لمجلس وزراء الخارجية، المنعقد في كمبالا، جمهورية أوغندا في 18-20 يونيو 2018.

التأكيد على دور مؤسسات البحث الزراعي في الدول الأعضاء كمراكز امتياز لتنمية قدرات الدول الأعضاء وتبادل نتائج البحوث في الأنشطة المحددة.

تفعيل الأحكام ذات الصلة من القرار رقم RES-FINAL / 2016 / 7-MCFSAD / OIC المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016، الذي حث الدول الأعضاء على دعم إنتاج واستخدام المدخلات الزراعية الفعالة من حيث التكلفة والجودة والكيمائيات الزراعية التي تكون ميسورة التكلفة ومتاحة لجميع أصحاب المصلحة.

بالنظر إلى تقرير المجلس التنفيذي الرابع والخامس والسادس للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بشأن الحاجة إلى اعتماد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للسلع الاستراتيجية في القطاعات الفرعية الثلاثة، وهي القمح والأرز والكسافا، وإذ توضع في اعتبارها دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في تنفيذ برامج منظمة التعاون الإسلامي على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي بما في ذلك أهدافها وغاياتها.

وإذ تؤكد على دور القطاع الخاص ومراكز الامتياز والمنظمات المجتمعية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل التنفيذ الناجح للبرنامج.

مع الأخذ في الاعتبار مذكرات المفاهيم بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للسلع الزراعية الاستراتيجية للأرز والقمح والكسافا والمدخلات المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء بشأنها،

مع الأخذ في الاعتبار أيضًا الولاية والتشكيلات المقترحة للجان التوجيهية ومراكز التميز للسلع المذكورة،

ويعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1 - **يطلب** من الأمانة: أ) إطلاق مركزين أو ثلاثة مراكز امتياز للاختبار التجريبي، ب) وضع آليات عمل دقيقة مع الإشارة إلى مصادر التمويل والميزانية والمسائل الفنية الأخرى لهذه المراكز، ج) النظر في تشكيل سلة أغذية مخصصة تنطبق على كل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

2 - **يؤكد** على ضرورة تقييم الدور الرئيسي لمراكز التميز بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بناء على تجارب وأداء مراكز الامتياز التجريبية.

3. **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى دعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي كأعضاء في لجان المشروع لضمان تفعيل البرنامج على جميع المستويات.

4. **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف إلى دعم التنفيذ الفعال لهذه الخطة.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم 3-5-2020 / GA / IOFS

بشأن

تطوير زيت النخيل

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ.

وإذ يستذكر أحكام القرار E-45/1 الصادر عن الدورة 45 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية في 5-6 مايو 2018، والذي يقر بأهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الزراعية المستدامة.

وإذ تشير أيضا إلى مختلف مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمنظمة التعاون الإسلامي والتي تهدف إلى نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء بما في ذلك مبادرة الربط العكسي (RL) للبنك الإسلامي للتنمية.

وإدراكا لحقيقة أن صناعة زيت النخيل تمثل إحدى السلع الاستراتيجية الرئيسية للأغذية والزراعة، والتي تتمتع فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بميزة نسبية عالمية.

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى تقديم بحث قائم على الأدلة وروايات علمية مضادة في مواجهة الحملات السلبية المستمرة المتعلقة بالتغذية والصحة والقيمة البيئية لزيت النخيل.

واقترعا بالخصائص الغذائية والتغذوية العالية لزيت النخيل وصلته بأهداف الأمن الغذائي والتطلعات الإنمائية للدول الأعضاء.

وإذ يثني على مساهمة حكومة ماليزيا في التنفيذ الناجح لمشروع تطوير سلسلة القيمة لزيت النخيل في سيراليون، في إطار برنامج الربط العكسي لبنك التنمية الإسلامي.

ويعد الاطلاع على مذكرة المفاهيم التي قدمتها الأمانة العامة بشأن هذه المسألة،

1-يرحب ببدء برنامج للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الجديد بعنوان "تطوير زيت النخيل".

2- يحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقديم خبراتها ومساعدتها الفنية لتنمية قدرات الدول الأعضاء المحتملة المنتجة لزيت النخيل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

3- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنمية زيت النخيل والسلع الأساسية المماثلة بما يتماشى مع الأهداف الشاملة للأمن الغذائي الجماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

4- يدعو البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لإعطاء الأولوية لدعم متطلبات التمويل والتدريب لمبادرة بناء القدرات في القطاع الفرعي لزيت النخيل.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم 3-6-2020 / GA / IOFS

بشأن

إنشاء احتياطات الأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وإذ يستذكر قرار المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في طهران، جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 13-15 شعبان 1415 هـ (14-16 يناير 1995) بشأن إنشاء احتياطات الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي.

تعزيزاً للأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016، التي طلبت من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي دراسة إنشاء احتياطات الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي على النحو الذي أوصى به المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

وإذ يأخذ علماً بالمداخلات التي قدمتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمشروع بروتوكول احتياطات الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي،

عملاً بالمبدأ النبيل للتضامن الإسلامي المكرس في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي،

وإذ يؤكد على أهمية آلية احتياطات الأمن الغذائي لمواجهة مشاكل الأمن الغذائي المزمدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

تفعيل الأحكام ذات الصلة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- يؤكد العمل الجيد الذي قامت به الأمانة العامة فيما يتعلق بما يلي: أ) اقتراح النهج الرائد الجديد الذي يتيح حصة عابرة للحدود من الاحتياطات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ ب) تكليف شركة استشارية دولية تم التعاقد معها

بموجب منحة TA التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) والتي ستشكل الآليات التشغيلية للبروتوكول؛ (ج) جمع البيانات ذات الصلة، (د) المناقشات الجارية مع مختلف المؤسسات العامة والمالية بشأن مشروع البروتوكول؛ (هـ) عقد اجتماع الخبراء عبر الإنترنت في 09 نوفمبر 2020؛

2- يعرب عن تقديره لعزم البنك الإسلامي للتنمية دعم البرنامج والمشاركة في تمويل مشروع صندوق الحبوب بما في ذلك دراسة الجدوى.

3- يشيد بتمويل وتنمية التجارة وأنشطة بناء القدرات للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) في قطاع الزراعة والأمن الغذائي، ويرحب بتطلعات (ITFC) لدعمها العيني لإنشاء صندوق الحبوب وإدارة موارده.

4- يطلب من الأمانة التنسيق مع الدول الأعضاء والخبراء لمعالجة القضايا الفنية المتعلقة بمعايير الجودة الملموسة للمنتجات ونفقات الحفظ والتخزين وجميع التفاصيل الفنية والمالية لاحتياجات الأمن الغذائي، وكذلك الاستفادة من آليات قابلة للتطبيق في صندوق الحبوب؛

5- يؤكد على الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة المتعمقة للموضوع وتقييم بنوك الاحتياطي الغذائي الموجودة في جميع أنحاء العالم والاستناد إلى الإيجابيات والسلبيات المكتسبة لاقتراح أفضل الحلول لاحتياجات منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي.

6- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى توفير الإرادة السياسية اللازمة لدعم البرنامج وتسمية الخبراء المعنيين لمناقشة مشروع البروتوكول.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم 3-7-2020 / IOFS / GA

بشأن

الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية (IFPA)

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ.

إذ يشير إلى القرار OIC / ICAM-5/2010 / RES / FINAL الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في الخرطوم، جمهورية السودان في 26-28 أكتوبر 2010، والذي نص على تحسين نهج سلسلة القيمة الزراعة وتحسين أداء السوق وأفضل معالجة للحصاد ومعالجة القضايا المرتبطة بتغير المناخ.

تفعيل الأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016، التي دعت الدول الأعضاء إلى الاستثمار في البنية التحتية لتطوير السوق وسلسلة القيمة على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك التصنيع المحلي والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناولة بعد الحصاد والمعالجة والتخزين والتوزيع،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم E-46/2 الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، مشيراً إلى الافتتاح الناجح لمركز أستانا المالي الدولي (AIFC) في كازاخستان، وتشجيع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافق AIFC، وهي بورصة للأوراق المالية (AIX) والتمويل الإسلامي والتمويل الأخضر وما إلى ذلك.

مع الأخذ في الاعتبار تقارير المجلس التنفيذي الرابع والخامس والسادس للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقد في نور سلطان، كازاخستان.

بعد التدقيق في تقرير شركة Dinar Standard للاستشارات، دبي، الإمارات العربية المتحدة التي عينتها الأمانة.

تعزيزاً لمختلف المذكرات الشفوية التي وجهتها أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى الدول الأعضاء والتي تطلب مدخلات واتصالات من مؤسسات تصنيع الأغذية في الدول الأعضاء.

بالنظر إلى الحاجة الملحة لإنشاء سلاسل إمداد غذائية داخل منظمة التعاون الإسلامي والتصدي لتحديات خسائر ما بعد الحصاد وهدر الطعام، والتي ساهمت في الجوع الحاد وأزمات الغذاء التي تؤثر على بلدان منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ تترك الحاجة إلى تعزيز الدعوة والروابط التجارية في مجال تجهيز الأغذية بين مصنعي الأغذية والمنتجين ذوي الصلة في سلسلة القيمة بأكملها وتحديد الشراكات المحتملة وفرص الاستثمار في مجال تجهيز الأغذية على أساس آليات فعالة داخل الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

التأكيد على أهمية إشراك الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والقطاع الخاص في القضايا والتحديات ذات الصلة بصناعة تجهيز الأغذية مع تبادل البحوث والدراسات والابتكارات والتقنيات الجديدة بهدف تبادل المعلومات الحديثة حول التطورات التشريعية والتنظيمية في الدول الأعضاء.

ويعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- تقرر إنشاء الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية كشركة تابعة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بموجب المادة 2 الفقرة 2 من نظامها الأساسي في شكل منظمة غير ربحية ضمن اختصاص مركز أستانا المالي الدولي (AIFC) بموجب نظام القانون العام؛

2- يطلب من الأمانة العامة إجراء دراسة متعمقة حول مزيد من تشغيل الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية لصالح قطاع الأغذية في منظمة التعاون الإسلامي ولضمان استدامته على المدى الطويل دون أي عبء على الدول الأعضاء؛

3- يشجع الدول الأعضاء على تزويد مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في مجال التصنيع الغذائي بإنشاء آلية للتعاون مع الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية (IFPA).

4- يحث الدول الأعضاء على تعزيز سوق الغذاء داخل منظمة التعاون الإسلامي في سلاسل الإمداد بالغذاء من خلال بناء روابط قوية لمؤسسات تصنيع الأغذية مع منتجي الأغذية ومقدمي المواد الخام وكذلك مع جميع مؤسسات دعم الأغذية الزراعية ذات الصلة مثل البنوك والمؤسسات المهنية والبحثية ووكالات التقييس وجمعيات المزارعين واتحادات الأغذية وجميع الهيئات الجامعة ذات الصلة بالأغذية الزراعية.

5- يدعو جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مشاركة خبراتهم مع الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية في مجال تصنيع الأغذية والتنمية الصناعية الزراعية، لا سيما فيما يتعلق بالطرق الحديثة لمعالجة خسائر ما بعد الحصاد ونفايات الطعام بما في ذلك المنصات التكنولوجية المتقدمة؛

6- يدعو كذلك الدول الأعضاء إلى مساعدة منتجي الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى الأسواق البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال الاتحاد الإسلامي لتصنيع الأغذية، مع المساهمة في زيادة عائدات التصدير من خلال العمليات الصناعية ذات القيمة المضافة وجذب الاستثمار الداخلي في سلسلة القيمة الغذائية.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

بشأن

حوكمة الأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وإذ يستذكر وجود البرامج المختلفة التي تديرها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والتي تهدف إلى زيادة بناء القدرات والربط العكسي وتبادل الخبرات وغيرها.

وإدراكاً لدور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في ضمان تنفيذ قرار منظمة التعاون الإسلامي المذكور بشأن احتياطي الأمن الغذائي، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى،

وإذ تترك الحاجة إلى تعزيز الإدارة الوطنية للأمن الغذائي ومنهجية تشكيل الحوكمة في مجموعة من الدول الأعضاء.

واستلهاماً من إنجازات العديد من الدول الأعضاء في تشكيل وتأسيس حوكمة وطنية رشيدة للأمن الغذائي،

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- يرحب ببدء البرنامج الجديد للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بعنوان "حوكمة الأمن الغذائي"؛

2- يطلب من الأمانة المضي قدماً في البرنامج ويدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم تنفيذه وتقديم مدخلات قيمة.

3- يجتمع مع رغبة دولة الإمارات العربية في دعم بناء القدرات على ثلاثة أبعاد في هذا الصدد وهي الاستراتيجية والسياسة الوطنية وتعزيز الإطار المؤسسي وتنفيذ الآليات الفعالة.

4- يدعو البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لاستكشاف إمكانية تمويل مبادرات التدريب وبناء القدرات في مجال حوكمة الأمن الغذائي بما في ذلك برامج الربط العكسي.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

بشأن

تطوير بنوك الجينات الوطنية

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

إذ يشير إلى إعلان أستانا المعتمد في القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا (نور سلطان) في 10-11 سبتمبر 2017 وأجندة العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026.

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مواجهة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء فيها،

ورغبة في اعتماد نهج سلسلة القيمة والمتكامل لتنمية الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي ولا سيما في قطاع الزراعة وتعزيز البذور.

وإدراكا للحاجة إلى آلية إقليمية للحماية والحفظ وتبادل الآراء وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وإذ تضع في اعتبارها أهمية وضع إطار دائم للتعاون بين الدول الأعضاء بهدف دعم الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية والاستجابات الجماعية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية والحيوانية لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدامين.

وإذ يعرب عن التقدير العميق لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها التقنية لورشة عمل حول تطوير البنوك الجينية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (5-6 يوليو 2020) ،

وإذ يثني على الاستجابة السريعة للدول الأعضاء في تقديم تجاربها الوطنية بشأن عمليات بنوك الجينات الوطنية في بلدانها.

وإذ يعرب عن التقدير العميق للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتعاونهم مع أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في ورشة العمل هذه،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره لمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية لدعمها لعقد ورشة العمل المذكورة.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1-يُثني على نتائج ورشة العمل حول تطوير بنوك الجينات الوطنية تحت شعار: "تعزيز الأمن الغذائي داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال التنوع البيولوجي الزراعي"، التي عُقدت في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 5 إلى 6 يوليو 2020، بالتعاون مع حكومة الإمارات العربية المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)؛

2 -يطلب من الأمانة العامة إلى جانب الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية ذات الصلة التنفيذ الفعال لخطة العمل التي تم وضعها في حلقة العمل ولا سيما إنشاء اللجنة الفنية المعنية بتطوير بنوك الجينات وكذلك متابعة توصيات الخبراء وكذلك تحديد الرؤية المشتركة لآليات حفظ وتقاسم الموارد الوراثية للأغذية والزراعة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

3-يطلب الدول الأعضاء بتطوير والحفاظ على تعاون وثيق وشبكة مهنية بين أصحاب المصلحة في البنوك الوراثية الوطنية من أجل تبادل أفضل الممارسات والمعارف والخبرات التي تهدف إلى إنشاء مركز واحد للموارد الجينية.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم IOFS / GA / 3-10-2020

بشأن

إدارة المياه في الزراعة

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

إذ يشير إلى إعلان أستانا المعتمد في القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا (نور سلطان) في 10-11 سبتمبر 2017 وأجندة العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026.

وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016، التي دعت الدول الأعضاء إلى الاستثمار في إدارة المياه والبنية التحتية للري على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية لتيسير نظام إمدادات مياه مستقر ويمكن التنبؤ به، فضلاً عن طاقة متجددة ميسورة التكلفة وموثوقة للإنتاج الزراعي،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مواجهة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء فيها.

أيضاً بالنظر إلى التحديات الحالية لندرة المياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما يتضح من إجمالي المياه المتجددة التي تمثل 13.3 % فقط من الإجمالي العالمي بين 2013-2017 حيث تعتبر 26 دولة عضو تعاني من ندرة المياه، وتعاني 6 دول أخرى من الإجهاد المائي و14 دولة عضو تعاني من ندرة المياه المطلقة،

واقترعاً بضرورة تعزيز الوعي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن تبادل أفضل الممارسات حول كفاءة استخدام المياه وإدارتها من أجل التنمية الغذائية والزراعية.

وإدراكاً لأهمية تعميم التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي من أجل اتخاذ إجراءات جماعية ومتكاملة من أجل معالجة الإجهاد المائي المزمن وندرة تقنيات الري المبتكرة.

ورغبة في تعميق تبادل البيانات لتعزيز صياغة السياسات والمراقبة والتنظيم بشأن كفاءة استخدام المياه على طول سلسلة قيمة قطاع الأغذية،

وإذ يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ووكالات تمويل التنمية المتعددة الأطراف لدعم البنية التحتية والاستثمارات المتعلقة بالمياه، بما في ذلك تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وأهداف التنمية المستدامة.

وإذ يشيد بدور مراكز التميز الوطنية في نشر نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة المياه وتنظيمها والحفاظ عليها للأغذية والزراعة،

وإذ يشيد أيضا بإسهامات وتعاون مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بشأن هذه القضية.

تعميم دور القطاع الخاص ومجتمع الاستثمار ومنظمات المجتمع المدني في دعم تمويل اقتناء تقنيات المياه الحديثة والدعوة للحفاظ على المياه وإدارتها على المستوى المجتمعي.

ويعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- يرحب ببدء برنامج المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الجديد بعنوان "إدارة المياه في الزراعة"؛

2- يعرب عن اعتزامها عقد مائدة مستديرة حول إدارة المياه في الزراعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع حكومة المملكة العربية السعودية في عام 2021، ويطلب من الأمانة العامة بإجراء سلسلة من ورش العمل حول هذا الموضوع والتي تمكن وتسهل قدرة أصحاب المصلحة في إدارة المياه؛

3- يثني على رغبة تركيا في مشاركة خبرتها ومعرفتها كمعيار للممارسات الوطنية المتقدمة.

4- يثني على تعاون اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) والبنك الإسلامي للتنمية في تطوير البرنامج.

5- يشدد على الحاجة إلى إيلاء الاعتبار المناسب للبرنامج ويطلب من الأمانة أن تضع آليات إنشائه؛

6- يطلب من الدول الأعضاء بالمشاركة الفعالة في تقديم المدخلات القيمة وتعميم دور مؤسسات البحث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم IOFS / GA / 3-11-2020

بشأن

إدارة مكافحة الآفات عبر الحدود

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وإدراكا للوضع الأخير لغزو الجراد في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وإذ يشارك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مخاوفها بشأن الآثار السلبية لهذا النوع من الآفات العابرة للحدود على صناعة الزراعة البينية.

وإذ تشدد على حاجة المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات المتعددة الحكومية إلى السيطرة على هذه القضية وإدارتها.

وإذ تضع في الاعتبار أهمية وجود لوائح دولية مناسبة وفعالة للتخفيف من غزو الآفات.

وإذ تؤكد الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا وكذلك البحث والتطوير في معالجة هذه المسألة.

وإذ يشير إلى أن القضية تهم وتتطرق إلى أجناس المنظمات المختلفة بما في ذلك اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)،

ويعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1-يرحب ببدء البرنامج الجديد للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بعنوان "إدارة مكافحة الآفات عبر الحدود"؛

2-يطلب من الأمانة تطوير آليات البرنامج ويدعو الدول الأعضاء ومنظمات منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم البرنامج وتقديم مدخلات قيمة.

3-يدعو البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لدعم البرنامج فيما يتعلق بالتمويل وتبادل الخبرات الفنية.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم IOFS / GA / 3-12-2020

بشأن

تعزيز التجارة الزراعية والاستثمار بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

تفعيل الأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016، والتي حثت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لحماية المستثمرين في مجال الزراعة والأمن الغذائي وكذلك ضمان هذه الحماية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تم تبنيها بالقرار رقم E- 8/1 الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في طرابلس، ليبيا في 16-22 مايو 1977،

واستناداً إلى أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة في الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في بغداد، العراق في 1-5 حزيران / يونيو 1981،

مستوحاة أيضاً من أحكام الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية التي تم تبنيها بموجب القرار رقم 1 الصادر عن الدورة السادسة للكومسيك في اسطنبول، تركيا بتاريخ 7-10 / 10-1990،

تعزيزاً لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 المعتمد في القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول، الجمهورية التركية في أبريل 2016 لا سيما فيما يتعلق بالهدف الجديد المتمثل في 25% للتجارة البينية في عام 2025.

ورغبة في تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة التجارة والاستثمار في قطاعي الأغذية والزراعة لا سيما مع ارتفاع العجز في تجارة الأغذية إلى 67 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مما يفرض تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة للدول الأعضاء.

بالنظر إلى القيود المختلفة التي تعترض التجارة البينية في قطاع الأغذية والتي تتراوح بين العقبات اللوجستية والمالية والاستثمارية والمؤسسية والقانونية والتجارية وغيرها.

وإذ تترك الحاجة إلى تجميع الموارد بهدف ضمان تعزيز وتمويل وتيسير التجارة في السلع الغذائية والزراعية، بما في ذلك تنمية القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء، وكذلك إضفاء الطابع المهني على المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية من خلال توفير برامج التدريب المهني.

واقترعا بضرورة عكس الاتجاه الذي تهيمن بموجبه البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على واردات تجارة الأغذية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع استبعاد الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، بسبب القيود اللوجستية والمؤسسية والمالية والقانونية والفنية،

وإذ يعربون عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ مختلف الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والمعززة للتجارة السارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والحاجة الملحة لتوجيه انتباه الدول الأعضاء إلى تفعيل هذه الاتفاقات لصالح زيادة التعاون في تجارة الأغذية الزراعية.

وإذ يدرك الحاجة إلى عكس مسار الإقصاء المالي الحالي للسكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي استمر في تقييد الوصول إلى التمويل والائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية المبتدئة التي يملكها الشباب والنساء، من خلال تعميم المنتجات المالية الإسلامية، ورغبة في ضمان المشاركة في سوق الأغذية الحلال مع الأخذ في الاعتبار قيمتها الأخلاقية التي تتجاوز حدود قطاع الثروة الحيوانية حتى الآن.

ورغبة أيضا في تشجيع تنفيذ تدابير تيسير التجارة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بهدف تعزيز العلاقات التجارية النشطة للأغذية بين الدول الأعضاء فيها.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1 - يؤيد بدء برنامجي "تنمية قطاعات الغذاء الوطنية بالتعاون مع هيئات الاستثمار الحكومية" و "سلامة الغذاء وتنمية الغذاء الحلال".

2 - يطلب من الأمانة العامة الشروع في تطوير هذه البرامج والأساليب لتنفيذها رهنا بمزيد من الضبط والانسجام والتعاون الاستراتيجي والشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.

- 3- يطلب من المدير العام تسهيل جمع البيانات المفيدة بالرجوع إلى منصة قاعدة بيانات التوازن الغذائي في المنظمة الاسلامية للأمن الغذائي التي تسمح باستكشاف أسواق جديدة للتجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي.
- 4 - يدعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) إلى دعم البرامج المختلفة التي تهدف إلى تمويل التجارة الزراعية والتأمين وائتمان الصادرات وإعطاء الأولوية لتمويل الأغذية الزراعية في مجال عملياتها.
5. يدعو أيضًا المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) إلى التعاون مع أمانة المنظمة الاسلامية للأمن الغذائي (IOFS) من أجل تنظيم فعاليات خاصة بتجارة الأغذية والزراعة كل سنتين.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم 3-13-2020 / IOFS / GA

بشأن

البرامج الإنسانية الغذائية

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

وإدراكاً لحالة ضعف الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الناس، خاصة خلال فترات تفشي فيروس كورونا والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وكذلك الكوارث من صنع الإنسان.

وإدراكاً للزيادة الكبيرة في معدلات انعدام الأمن الغذائي في أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك زيادة اللاجئين.

مستوحاة من الفلسفة الحيوية للتضامن الإسلامي بين الإخوة والأخوات داخل الأمة.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- **يرحب** ببدء برنامج الغذاء الإنساني الجديد للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والمعنون "طحين للإنسانية"؛

2- **يطلب** من الأمانة العامة النظر في تطوير "طحين للإنسانية" لضمان استدامته مصادر إنتاج الدقيق ليست بعيدة عن البلدان المستفيدة أو داخل البلد نفسه.

3- **يطلب** من الأمانة العامة التنسيق والتواصل مع البنك الإسلامي للتنمية و"مشروع المملكة العربية السعودية لاستخدام الهادي والأضاحي" بخصوص "مبادرة لحوم الأضاحي" لوضع دراسة جدوى من أجل تحقيق التكامل مع المشاريع الأخرى والعمل الإسلامي المشترك.

4- **يقنع** الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بمدخلاتهم وملاحظاتهم القيمة بشأن "طحين للإنسانية" و "مبادرة لحوم الأضاحي"؛

5- **يدرك** أهمية رفع مستوى الوعي العام بهذه البرامج الإنسانية والتعاون الوثيق مع المنظمات الغذائية الدولية وصناديق التبرعات والجمعيات الخيرية وغيرهم.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم IOFS / GA / 3-14-2020

بشأن

تحسين قاعدة بيانات التوازن الغذائي في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ.

إذ يشير إلى خطة العمل POA / 2016 / GA-IOFS / OIC التي اعتمدها الجمعية العامة الأولى التي عقدت في أستانا (نور سلطان)، كازاخستان في 26-28 أبريل 2016،

تفعيل الأحكام ذات الصلة من القرار IOFS / GA / 1-13-2019 الذي اعتمده الجمعية العامة الثانية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية في 27-29 أغسطس 2019، والتي طلبت من الأمانة إنشاء قاعدة بيانات توازن غذائي شاملة وكاملة على الإنترنت حول جميع جوانب الأمن الغذائي من أجل تبادل المعلومات بين جميع الدول الاعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

مستوحاة من إمكانيات حلول تكنولوجيا المعلومات المتقدمة الحالية لجمع المعلومات الضرورية عن توازن الغذاء والحفاظ عليها.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- يلاحظ بارتياح إنشاء قاعدة بيانات التوازن الغذائي في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على منصة تكنولوجيا المعلومات التي تحتفظ بها الأمانة؛

2- يرحب على رغبة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بالتعاون مع IOFS في الأمور المتعلقة بتطوير قاعدة بيانات التوازن الغذائي؛

3- يطلب من الأمانة أن تواصل النهوض بقاعدة بيانات التوازن الغذائي وأن تواصل تعزيز الجودة وتقديم الخدمات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء؛

4- يقترح على الأمانة تحسين الأدوات التحليلية لقاعدة البيانات من أجل تسهيل تجارة الأغذية البينية في منظمة التعاون الإسلامي، والنظر في إمكانية تنظيم ورشة عمل لجمع ردود الفعل من الدول الأعضاء.

5- يدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من البيانات ودعم بناء قاعدة البيانات وتقديم الأرقام والبيانات الإحصائية والتحليلية ذات الصلة بما يتماشى مع المذكرات الشفوية التي أرسلتها الأمانة في 02 أكتوبر 2020.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.

القرار رقم IOFS / GA / 3-15-2020

بشأن

تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العامة الرابعة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

انعقدت الجمعية العامة الثالثة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) عبر الإنترنت في أنقرة، الجمهورية التركية، بتاريخ 02-03 ديسمبر 2020 / 17-18 ربيع الثاني 1442 هـ،

إذ يشير إلى الفقرة الفرعية (و) البند 2 من المادة 10 من النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

وإذ يلاحظ الأهمية القصوى لضمان التمثيل الجغرافي المتناوب والمنصف ومشاركة الدول الأعضاء في أجهزة وأنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

إعادة التأكيد على القرار IOFS / GA / 1-16-2019 الصادر عن الجمعية العامة الثانية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)، الذي اعتمد مخططاً لاستضافة اجتماعات الجمعية العامة (الدورات العادية) بشأن مبدأ "1 زائد 2" اعتباراً من:

✓ السنة 1: الدولة المضيفة لمقر IOFS

✓ السنة 2: دولة عضو في IOFS

✓ السنة 3: الدولة العضو في IOFS

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة،

1- تحديد مدينة نور سلطان بجمهورية كازاخستان مكان انعقاد الجمعية العامة الرابعة.

2- يؤكد من جديد التزام كازاخستان بإجراء جميع الترتيبات بما في ذلك الاستعدادات الفنية ووضع الميزانية للأحداث بالتنسيق مع أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

3- يطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً إلى الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عن التقدم المحرز في هذا الالتزام.

اعتمد في أنقرة، 03 ديسمبر 2020.